گۆڤاری زانستی زانکۆی جیهان-سلێمانی، بەرگی(1) ژمارە (2)
PP:214-225
May/2017
ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print)
Doi: http://dx.doi.org/10.25098/1.2.13

الانتخابات الديمقراطية معايير الشرعية وتحديات الشرعنة

أ.د.امل هندي الخزعلي
جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية

الملخص

تضمن مضمون الديمقراطية المشاركة والتمثيل فلوصف بعض الاجراءات بأنها ديمقراطية او شرعية او وصف اسلوب معين في الادارة بأنه ديمقراطي ،فأنه يعني المشاركة الفعالة للافراد المتفاعلين في عملية صنع القرار ، وعند وصف بعض النظم السياسية بأنها ديمقراطية فأن ذلك يعني ان الممثلين قد انتخبوا من خلال عمليات التصويت الحرة لكي يتخذوا القرارات نيابة لكي يتخذوا القرار نيابة عن الافراد اعضاء تلك النظم ،اي ان الافراد لا يشاركون في عملية اتخاذ القرارات ولكن الممثلين مسؤولين امام ناخبيهم .

على ذلك تعد الانتخابات المرتكز الاساسي للنظام الديمقراطي اذ تتولى عملية الانتخابات السياسية القائمة على المنافسة مهمة تنظيم صفة الشرعية فالقيادة يتم انتخابها على فترات منتظمة ويتسنى للناخبين الاختيار بين المرشحين المختلفين في ظل تعددية حزبية كما يتسنى لكافة المواطنين البالغين المشاركة في العملية الانتخابية سواء كناخبين او كمرشحين للمناصب السياسية الهامة.

الاشكالية اذاً تنطلق من السؤال التالي :اذا كانت الانتخابات الوسيلة الافضل للوصول الى شرعية الحكومات في الدول الديمقراطية ، فكيف يمكن لهذه الالية ان تتحول الى وسيلة لشرعنة حكومات ونظم استبدادية.

پوخته

ناوەرۆکی دیموکراسی بەشداریکردن و نوێنەرایەتیکردن ئەرەخسێنێ ، و وەسف کردنی هەندێ رێکار بەو پێیەی دیموکراسی وڕەواییە ،یان وەسفکردنی شێوازێکی دیاریکراو لە بەڕێوەبردن بەوەی دیموکراسیە، بەمانای بەشداریکردنێکی کارا دێت لەلایەن تاکەکانەوە لەپرۆسەی دروستکردنی بڕیاردا، ولەکاتی وەسفی هەندێ سیستێمی سیاسی بەوەی دیموکراسیە بەو واتایە دێت کە ئەوانەی نوێنەرایەتی دەکەن هەڵبژێردراون لەڕێگەی پرۆسەکانی دەنگدانی ئازادەوە بۆ ئەوەی بڕیارەکان بەنوێنەرایەتی کۆمەڵگە وەربگرن ، واتە تاکەکان بۆ خۆیان بەشدار نابن لە پرۆسەی دروستکردنی بڕیاردا، لەگەڵ ئەوەشدا بەرپرسەکان بەرپرسیار دەبن بەرانبەر دەنگدەرەکانیان.

لەوەشەوە هەڵبژاردن کۆڵەکەی بنەڕەتی سیستێمی دیموکراسیە ، بەشێوەیەك پرۆسەی هەڵبژاردنی سیاسی کە ڕاوەستاوە لەسەر کێبڕکێکردن گرنگە بۆ ڕێکخستن وپێدانی سیفەتی ڕەواییێتی ، فەرمانڕەوایان هەڵدەبژێردرێن بەشێوەیەکی خولی ڕێکخراو و دەنگدەرانیش دەتوانن لەنێوان کێبڕکێکارەکاندا لەسایەی فرەیی سیاسی وحیزبی کاندیداکانی خۆیان هەڵبژێرن ، هەروەك تەواوی هاوڵاتیە پێگەیشتوەکانیش دەتوانن بەشدار بن لەپرۆسەکانی هەڵبژاردن چ وەك دەنگدەر یان وەك کاندید بۆ پۆستە سیاسیە گرنگەکان .

ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) PP:214-225
Doi: http://dx.doi.org/10.25098/1.2.13 May/2017

وتاریشەیەکی بنەڕەتی خۆی لە ناوەڕۆکی ئەم پرسیارە دەبینێتەوە کە تۆژینەوەکەمان هەوڵی وەڵمدانەوەی ئەدات : گەر هەڵبژاردنەکان باشترین کەرەستەی گەشتن بێت بە ڕەوایی حکومەتەکان لە وڵاتە دیموکراسیەکان ، چۆن دەبێ ئەم ئالیەتە ببێتە کەرەستەیەك بۆ بەڕەواییکردنی حکومەت وسیستێمە ئستبدادیەکان؟

Abstract

The content of democracy implies participation and representation. The description of some procedures as democratic or legitimate or describing a certain style in the administration as democratic means the active participation of the individuals involved in the decision-making process and when describing some political systems as democratic, this means that representatives were elected through voting processes Free to make decisions on behalf of the decision-making on behalf of individuals who are members of such systems, ie individuals do not participate in the decision-making process but representatives are accountable to their constituents.

Elections are the mainstay of the democratic system. The process of political elections is based on competition. The elections are conducted on a regular basis. Voters can choose between different candidates in a pluralistic manner. All the adult citizens can participate in the electoral process either as voters or as candidates for positions. Political issues. The problem is whether it starts with the question: If elections are the best way to reach the legitimacy of governments in democratic countries, how can this mechanism become a means of legitimizing governments and authoritarian regimes.

ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) PP:214-225
Doi: http://dx.doi.org/10.25098/1.2.13 May/2017

المقدمة

تضمن مضمون الديمقراطية المشاركة والتمثيل فلوصف بعض الاجراءات بأنها ديمقراطية او شرعية او وصف اسلوب معين في الادارة بأنه ديمقراطي ،فأنه يعني المشاركة الفعالة للافراد المتفاعلين في عملية صنع القرار ، وعند وصف بعض النظم السياسية بأنها ديمقراطية فأن ذلك يعني ان الممثلين قد انتخبوا من خلال عمليات التصويت الحرة لكي يتخذوا القرارات نيابة لكي يتخذوا القرار نيابة عن الافراد اعضاء تلك النظم ،اي ان الافراد لا يشاركون في عملية اتخاذ القرارات ولكن الممثلين مسؤولين امام ناخبيهم .

وتتأتى اهمية هذه الدراسة من اهمية هه الانتخابات التي تعد الالية الاساسية لترجمة النهج الديمقراطي وعنوناً لشرعية النظام القائم حيث عدت الانتخابات على مر التاريخ من اعظم صور ضمان الديمقراطية على الاطلاق ومثالاً على مدى نزاهة الحكومات كما عدت الشكل الاكثر مثالية لها .

على ذلك تعد الانتخابات المرتكز الاساسي للنظام الديمقراطي اذ تتولى عملية الانتخابات السياسية القائمة على المنافسة مهمة تنظيم صفة الشرعية فالقيادة يتم انتخابها على فترات منتظمة ويتسنى للناخبين الاختيار بين المرشحين المختلفين في ظل تعددية حزبية كما يتسنى لكافة المواطنين البالغين المشاركة في العملية الانتخابية سواء كناخبين او كمرشحين للمناصب السياسية الهامة.

و تترجم العملية الديمقراطية في المجتمعات الحديثة بانتخاب القادة عبر الاقتراع العام ،فلم تعد للديمقراطية الحديثة اية صلة بالديمقراطية القديمة بما ان الشعب لا يدير الحكومة بنفسه ، نظراً لاهمية التطورات المعاصرة وتعقديها تحولت الديمقراطيات المباشرة الى ديمقراطيات تمثيلية ترتكز على انتخاب المواطنين لممثلين عنهم يمارسون السيادة الوطنية والسلطة السياسية بأسم الامة جمعاء .

غير ان الانتخابات لاتكون على شاكلة واحدة فهناك انتخابات ديمقراطية جوهرية واخرى شكلية والاخذ بهذين النمطين يتماشى مع شخصية كل مجتمع وتقاليده السياسية وكذلك درجة تطوره المادي والفكري .

الاشكالية اذاً تنطلق من السؤال التالي :اذا كانت الانتخابات الوسيلة الافضل للوصول الى شرعية الحكومات في الدول الديمقراطية ، فكيف يمكن لهذه الالية ان تتحول الى وسيلة لشرعنة حكومات ونظم استبدادية .

وتتفرع عن هذا السؤال اسئلة فرعية اخرى :

ماهي معايير نزاهة الانتخابات وشفافيتها ؟

كيف يمكن التفريق بين شكل الانتخابات ومضمونها ؟

هل تتناسب نزاهة الانتخابات ومصداقيتها بشكل طردي مع مستوى تطور النظام السياسي وتاريخه الديمقراطي ؟

هل تعد عمليات التزوير والتلاعب بنتائج الانتخابات او حتى التأثير عليها حكراً على دول معينة دون غيرها ؟

وسنحاول الاجابة على تلك الاسئلة من خلال التحقق من فرضية الدراسة ومفادها

"تعد الانتخابات الديمقراطية شرطاً ضرورياً وليس كافياً لشرعية نظم الحكم السياسية".

ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) PP:214-225
Doi: http://dx.doi.org/10.25098/1.2.13 May/2017

فالتجارب المعاصرة للدول الديمقراطية تشير الى ان الانتخابات الديمقراطية التنافسية لا تجري الا في ظل نظم حكم ديمقراطية فهي آلية من آليات تطبيق المبادئ الرئيسية للديمقراطية وليس هدفاً في حد ذاتها . فمجرد اجراء الانتخابات لا يعني ان نظام الحكم اصبح نظاماً ديمقراطياً اذ لابد للنظام السياسي من توفير المتطلبات والمستلزمات الكافية لضمان دمقرطة الانتخابات .

وللتحقق من فرضية البحث ولغرض الاجابة على اسئلة واشكالية الدراسة ارتأينا اعتماد المنهج الوصفي الذي يستدعي تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها فضلاً عن اسبابها واتجاهاتها وما الى ذلك من امور تدور حول معالجة مسألة شرعية الانتخابات او عدم شرعيتها والوقوف على حقيقتها وطبيعتها واهم التحديات التي تواجهها وذلك من خلال المبحثيين التاليين :

المبحث الاول الانتخابات الديمقراطية :معاييرالشرعية ومتطلباتها

اذا كانت الديمقراطية قد اصبحت ضرورة من ضرورات العصر وان شرعيتها الشرعية الوحيدة التي لابد منها (1) فان مرتكزها الاساس وآليتها الاولى هي الانتخابات ولهذا عرف اغلب المفكرين والباحثين الديمقراطية بدلالة الانتخابات فقد عرفها شوميتر على انها "مجموعة الاجراءات والمؤسسات التي يستطيع الافراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارت السياسية عن طريق التنافس في انتخابات حرة" (2) ، وهي "النظام الذي يختار فيه المحكومين الحاكمين عن طريق الانتخابات الحرة " (3) ، بحسب موريس دوفرجه ،اما روبرت وان فقد وضع الانتخابات الحرة والنزيهة ضمن اهم شروط الشكل الديمقراطي .(4)

رغم ان المبدأ الديمقراطي قد انبثق من فضاء الحضارة الغربية وتطور في سياقها التاريخي ،الا ان الديمقراطية عُدت تجربة انسانية تتطور باستمرار وجاءت من اجل المحافظة على كرامة الانسان وحقوقه ووليدة تحول اجتماعي ، اقتصادي ، سياسي ويمكن الاستفادة منها حسب ظروف ومعطيات كل مجتمع ،ويشير البعض الى حقيقة اساسية تؤكد على وجود فهم انساني عام للديمقراطية عبر العصور ترتكز على تجارب البشرية كلها ، الا ان ظهور هذه الاشكال المتعددة والمختلفة تعكس خصوصية فهمها وتطويرها كفكر وكشكل للحكم في آن واحد .(5)

غير ان الواقع يشير بوضوح الى ان اغلب التجارب العالمية والتي ادعت احتوائها على المضامين الديمقراطية ، قد انحسرت ولم تثبت جدارتها في بلورة نظام سياسي يظمن المشاركة الحرة لجميع المواطنين ، بينما استطاعت الديمقراطية الليبرالية ان تجسد نفسها في انظمة حكم سياسية ضمنت حقوق الانسان وحرياته الاساسية ، وقد ساعدت الظروف التي شهدها العالم في تسعينيات القرن المنصرم على عولمة هذا النمط الديمقراطي حتى عدت الديمقراطية بنموذجها الغربي ضرورة من ضروريات العصر ومقوم ضروري للانسان المتحضر واصبحت الشرعية الديمقراطية هي الشرعية الوحيدة التي لا بديل لها .

ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) PP:214-225
Doi: http://dx.doi.org/10.25098/1.2.13 May/2017

واصبحت ثلثي دول العالم في الوقت الراهن اما ديمقراطيات او سائرة على طريق الديمقراطية وبهذا صار مبدأ معترفاً به ويستند الى القيم المشتركة للشعوب في المجتمع العالمي بأسره بغض النظر عن الفروق والاختلافات الثقافية والسياسية والاجتماعية ،وتتبنى هذه التجارب الاصول العامة التي تميز الديمقراطية الليبرالية كالتنافس السلمي للوصول الى السلطة ،وتعدد الاحزاب والانتخابات الدورية ،واحترام رأي الاغلبية ، والتي وردت في تعريف صاموئيل هنتنغتون عندما وصف الديمقراطية بأنها "نهج للحكم يقوم على الانتخابات الحرة والمؤسسات الثابتة وعلى تداول السلطة بين الاحزاب في نظام تعددي يكفل الحرية والتكافؤ في الفرص لجميع الاحزاب السياسية وحرية الاختيار بين الناخبين" .(6)

ورغم اهمية تلك العناصر الا ان العنصر الرئيسي في ممارسة الديمقراطية واثبات شرعيتها يتجسد في اجراء انتخابات حرة ونزيهة على فترات منتظمة يعبر فيها الشعب عن ارادته وتجري على اساس الاقتراع العام والعادل والسري حتى يتسنى لكل من يدلي بصوته ان يختار من يمثله في ظل المساواة والحرية والشفافية التي تحفز على المنافسة السياسية .

وتعني الانتخابات التي ابتكرت لعدم امكانية تحقيق الديمقراطية المباشرة في الدولة الحديثة "الاجراء الرسمي لاختيار شخص ما لوظيفة رسمية او قبول او رفض مقترح او قرار سياسي ما عن طريق التصويت "(7)،فهي اذن وسيلة لاتخاذ القرارات السياسية اذ يعد وجود خيارات سواء في المرشحين او في القرارت ضرورة من ضرورات الانتخابات وبدونها لايمكن تسمية اجراء معين بأنه اجراء انتخابي حقيقي .

عدت الانتخابات اللبنة الاولى في الممارسة الديمقراطية وهي دعامة للوصول لنظام سياسي تعددي يعترف بالاخر ويحمله مسؤولية المبادلة السلمية للمطالب والتوجهات والمقاصد ،وكذلك لابد من تحقيق مجموعة من المقدمات على الساحة السياسية واهمها التحقق من مدى الشرعية الحزبية التي تمثلها جميع الاطر السياسية للمشروع السياسي مع ترسيخ ظاهرة التعددية السياسية والايمان بحتمية وشرعية تداول السلطة .

ولابد من رفد تلك المقدمات بمعايير ومتطلبات الانتخابات الديمقراطية والمتمثلة بالاطار الدستوري للنظام الديمقراطي حيث يضمن التأطير الدستوري تحديد اسس العمل المشترك ويسمح من خلالها السيطرة على الصراعات الجانبية وضبط السلطة واخضاعها الى اعتبارات المصلحة العامة انطلاقاً من كون الممارسة الديمقراطية عقيدة دستورية ليصبح الدستور مرجعاً تحتكم جميع الاطراف الى شرعيته ، فضلاً عن تحديد مقاصد ووظائف للانتخابات لما يترتب عليها من النتائج الفعلية في نظام الحكم ، فهي ليست هدفاً بحد ذاتها مع ضمان حرية الانتخابات الديمقراطية عن طريق اجرائها في ظل قاعدة حكم القانون واتسامها بالتنافسية واحترام الحقوق والحريات الرئيسية للمواطنين ، اما معيار نزاهة الانتخابات واجرائها بشكل دوري منتظم فيستلزم ان تتسم ادارتها والاشراف عليها واعلان نتائجها بالحياد والعدالة والشفافية .(8)

وقد لخص (ديفيد باتلر) الشروط العامة للانتخابات الديمقراطية بستة شروط هي : (9)

1-حق التصويت العام لكل المواطنين البالغين .

2-دورية الانتخابات وانتظامها .

ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) PP:214-225
Doi: http://dx.doi.org/10.25098/1.2.13 May/2017

3-عدم حرمان اي جماعة من تشكيل حزب سياسي ومن الترشيح للمناصب السياسية في حالة استكمال الشروط المنصوص عليها قانوناً.

4-حق التنافس على كل مقاعد المجالس التشريعية .

5-حرية ادارة الانتخابات ولايحرم القانون ولا وسائل الاعلام المرشحين من عرض ارائهم وقدراتهم ،ولا الناخبين من مناقشة تلك الاراء وتمكين الناخبين من الادلاء باصواتهم وسط جو من الحرية والسرية وفرز الاصوات واعلانها بشفافية.

6-تمكين المنتصرين من مناصبهم السياسية حتى وقت الانتخابات التالية .

وبهذه المعايير تعرف الديمقراطية من خلال استنادها الى مجموعة من الشروط القانونية والسياسية ، وتتولى عملية الانتخابات السياسية القائمة على المنافسة مهمة تنظيم صفة الشرعية ، فالقيادة السياسية يتم انتخابها على فترات منتظمة ليتسنى للناخبين الاختيار بين المرشحين المختلفين ، وهذه المعايير استقرت عليها التجارب الديمقراطية الغربية لانها اعتبرتها ضمان لشرعية النظام السياسي الذي يتميز بوجود انتخابات حرة وعلنية وقيوداً قليلة على المشاركة السياسة ومناقشة حقيقية قائمة على التعددية .

واضافة الى تلك المعايير الضرورية لوجود نظام ديمقراطي تتميز الانتخابات الديمقارطية بميزات عديدة اهمها : (10)

1-انها انتخابات عامة بمعنى يحق لكل مواطن ان ينتخب ويُنتخب ولا يعني ذلك عدم وجود بعض التقييدات لهذا الحق على ان تكون قليلة قدر الامكان وتحدد من يحق له التصويت أو الترشيح .

2-انتخابات متساوية اي ان لكل ناخب صوتاً واحداً وتعكس هذه المساواة في حق التصويت الاعتراف والاقرار بقيمة المساواة في الديمقراطية، اي ان الجميع متساوون بالحقوق في التأثير على السياسة والمشاركة في صنع القرار السياسي بشكل مباشر أو غير مباشر .

3-الانتخابات دورية ومنتظمة حيث يحدد القانون مواعيد اجراء الانتخابات ولاتستطيع السلطة القائمة تغيير موعد الانتخابات بشكل تعسفي وفق رغبتها واهوئها .

4-الانتخابات تعددية اي يشارك فيها حزبان على الاقل أو مرشحان على الاقل ليتسنى للمواطن الاختيار بين البدائل المعروضة امامه.

5- الانتخابات سرية ، وهناك وسائل تهدف الى ضمان وتأمين سريتها بحيث لا تكون هناك وسائل تهدف الى ضمان وتأمين سريتها بحيث لاتكون هناك امكانية لممارسة ضغط غير مشروع وغير عادل على الناخب واقناعه بالتصويت لمرشح معين عبر استخدام وسائل غير قانونية .

6-الانتخابات تعبر عن حريات المواطن فهي تجسيد للديمقراطية التي يصنعها (جورج بوردو) بأنها" نظام حكم يهدف الى ادخال الحرية في العلاقات السياسية وهي الصيغة الوحيدة لصيانة كرامة الانسان " .

ان توفر تلك المتطلبات والميزات هي الكفيلة بوصف انتخابات ما انها انتخابات ديمقراطية ،اما عندما تفتقد بعضها او جلها فلا يمكن وصفها لا بالديمقراطية ولا بالتنافسية .

ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) PP:214-225
Doi: http://dx.doi.org/10.25098/1.2.13 May/2017

اهداف الانتخابات الديمقراطية ووظائفها

تساعد الانتخابات الديمقراطية على مشاركة المواطن الفعالة في الحياة العامة وتتيح له فرصة للنشاط والتأثير، فالمواطن الديمقراطي مهتم وصانع ومشارك في الحياة العامة ، وكلما كانت نسبة مشاركة المواطنين في الانتخابات اعلى كانت فعالية نتائجها وصلاحيتها اكبر وعلى العكس عندما تكون نسبة التصويت في الانتخابات منخفضة فهناك خطر بأن لا تمثل السلطة المنتخبة الاقلية من الشعب ، والمؤكد ان مشاركة المواطن تزداد كلما لاحظ وجود فروق بين اراء الاحزاب المختلفة وكلما آمن اكثر بقدرته على التأثير في نتائج الانتخابات ،اما اذا شعر الناخب بعدم وجود امكانية حقيقية لديه للتأثير على الحياة العامة او ليس بأمكانه التأثير على تركيبة قائمة المرشحين وارائهم ، ينحسر ميله للمشاركة في الانتخابات .

مع كل ذلك اضحت الانتخابات الوسيلة الاهم لاضفاء الشرعية على نظم الحكم الحديثة وذلك لكونها تحقق اكثر من هدف وتؤدي اكثر من وظيفة فهي: (11)

1-تزود السلطة السياسية بالمشروعية المطلوبة لانها تضمن تمثيل السلطة السياسية للمجتمع لكافة طبقاته واتجاهاته عبر الافراد الممثلين لهم ومشاركتهم في اتخاذ اقرار .

2-يسهل التمثيل الشعبي المتخمض عن الانتخابات عن السلطة السياسية مهمة اتخاذ القرارات المصيرية والموقف التاريخية الحاسمة لأن الامة كلها تتحمل مسؤوليتها عبر التمثيل في اتخاذ هذه القرارات .

3-تعد الانتخابات ضرورة تمهد لأنتقال بعض المجتمعات من الاطوار البدائية الى طور المجتمع المؤسساتي المدني وينظر لها على انها شرط من شروط ضمان واستقرار الانظمة والقوانين التي تشكل عاملاً اساسياً في تطمين الوضع الاقتصادي .

4-ان منح الفرد حق الانتخاب يلعب دوراً كبيراً في تعزيز احساسه بالانتماء الوطني وتقوية شعوره بأهميته كفرد في المجتمع وبأحترام السلطة السياسية له كما تساهم الانتخابات من جهة اخرى في تسليط الضوء على القضايا الوطنية الهامة وذلك بأثارة الحديث عنها والجدل حولها .

المبحث الثاني

تحديات شرعية الانتخابات الديمقراطية

لم يواجه التطبيق العملي للفكر الديمقراطي تحدياً اكبر من اشكالية ضمان حرية ونزاهة الانتخابات ،فمنذ ان عرف العالم الانتخابات كأساس لاسناد السلطة السياسية ،ثارت قضية البحث عن الضمانات الواجب توافرها حتى تأتي نتائجها معبرة عن ارادة الناخبين .

فعلى الرغم من ادعاء معظم امم العالم الانتماء الى القيم الديمقراطية فأن الواقع يشير الى ان غالبية تلك الامم هي احادية وعلى درجة من القمعية فهي تلجأالى الانتخاب العام لكنه في الحقيقة لا يكون حراً ويقتصر فقط على الموافقة الالزامية على مرشحين معينيين ورغم امتلاك تلك الامم للبرلمانات او المؤسسات التمثيلية لكن دورها يبقى ضعيفاً او غير فاعل على اقل تقدير .

ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) PP:214-225
Doi: http://dx.doi.org/10.25098/1.2.13 May/2017

وبعد موجات التحول الديمقراطي التي شهدها العالم في العقود الاخيرة في ظل العولمة ،تشير التقديرات الى ان اكثر من بليون شخص يدلون باصواتهم في انتخابات تنافسية لاختيار حكامهم وممثليهم في مؤسسات صنع السياسات واتخاذ القرارات ، غير ان تلك التقديرات تؤكد من جانب اخر ان نصف دول العالم فقط تشهد انتخابات توصف بأنها ديمقراطية وتنافسية اما بقية الانتخابات فلا تتمتع بهذا الوصف ، اذ طور الحكام ادوات واساليب للتلاعب في عمليةالانتخاب لغرض تحقيق مقاصد معينة غير تلك التي ترجى من الانتخابات الديمقرطية .(12)

ان اغلب الانظمة السياسية لاسيما في عالم الجنوب انصاعت للتوجه العالمي الذي يحض وقد يلزم الدول بتبني الديمقراطية وفق آليتها الغربية في الانتخاب والتعددية ،غير ان تلك الانظمة غالباً ما تبنت الديمقراطية شكلاً لا مضموناً بغرض الحصول على الشرعية امام العالم وامام مواطنيها وللتخفيف من حدة الضغوط المطالبة بالاصلاح واحترام حقوق الانسان ، ولذلك لم تحقق اغلبها الانتقال الديمقراطي المنشود ولم تشهد تحول ديمقراطي حقيقي الا ماندر ،فالتجارب الديمقراطية في المنطقة العربية والاسلامية -على سبيل المثال-واكبتها عثرات وثغرات وقد دلل الخلل في هذه التجارب اكثر من مرة على ان مرتكزات تلك التجارب كانت غير راسخة كما دللت ايضاً على ان السلطة السياسيةقد تقبل بأطار مؤسسي لارادة مجتمعية ولكنها تحاول ان تفرض سلطتها على هذا الاطار المؤسسي او تجعله يسير وفق ارادتها ، من ناحية اخرى فأن الثقافة المساهمة لا تعني ان جميع الافراد يحضون بالقدر نفسه من السلطة او مردورها او يحضون بالمستوى الوظيفي نفسه وتعد هذه الامور غير عملية وغير عادلة لان الافراد يختلفون في قدراتهم ومهاراتهم مع ذلك فمن الواجب ان لا يمنع ذلك العمل على نشر ثقافة مساهمه يكون لجميع هؤلاء الافراد على السواء حقوق مواطنة متساوية .(13)

واذا كانت الانتخابات الديمقراطية التنافسية لا تجري الا في ظل نظم حكم ديمقراطية ، لانها آلية من آليات تطبيق المبادئ الرئيسية للديمقراطية وليس هدفاً بحد ذاتها ،فأن الانتخابات الديمقراطية قد تكون شرطاً ضروريا وليس كافياً لنظم الحكم فمجرد اجراء الانتخابات لا يعني ان نظام الحكم اصبح نظاماً ديمقراطياً لان مضامينها تدور حول معيارين رئيسيين اولهما جوهرية الانتخابات، وضرورة احترام الافراد وحقوقهم الرئيسية ، والثاني هو نزاهة عملية ادارة الانتخابات وبفقدان هذين المعيارين سيكون التفريق بين شكل الانتخابات ومضمونها ،فيمكن ان تفرغ من مضمونها وتكون شكلية وتفقد المحتوى الحقيقي الذي يساهم في التنظيم الصحيح للمجتمع .

تزوير الانتخابات

تعتمد بعض النظم ، الانتخابات ،الشكلية كوصفة جاهزة لمن يريد ممارسة الحكم وتقوم بأختراق هذه الوصفة عن طريق التلاعب بنتائج الانتخابات وجرفها عن مسارها الصحيح وذلك بتزوير الانتخابات والذي يعرف بأنه "تدخل غير قانوني في عملية الانتخابات لتجيير اصوات لمصلحة مرشح ما او لسلبها من مرشح ما " . (14)

ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) PP:214-225
Doi: http://dx.doi.org/10.25098/1.2.13 May/2017

ان اعمال الاحتيال تؤثر بالتأكيد في فرز الاصوات من اجل التوصل الى نتائج محددة للانتخابات وذلك عن طريق زيادة حصة تصويت المرشح الاوفر حضاً او الغمط من نصيب التصويت للمرشحين المتنافسين وذلك بأستخدام آليات عديدة منها ان تسجيل الناخبين يكون غير دقيق او قانوني ، او الترهيب في الانتخابات او عدم الامانة في فرز الاصوات .

اضافة الى ماتقدم اللجوء الى تزوير الانتخابات بأتباع طرق واساليب مختلفة منها تغيير عدد الناخبين وتبديل الاوراق الانتخابية عن طريق اتلاف اوراق الناخبين الحقيقة ووضع اوراق اخرى بدلاً عنها في صناديق الاقتراع .

وحددت دراسة علمية صادرة عن جامعة القاهرة المصرية 31 طريقة لتزوير الانتخابات منها التدخل الامني ، اللجان الخاصة ، التضليل الاعلامي ، وتسخير الجيش ، والاقتراع عبر القنصليات والسفارات في الخارج ، والتلاعب بالدوائر الانتخابية ،وشراء وجهاء الدائرة الذين يحترم الناس رأيهم في المرشح ،فضلاً عن اساليب اخرى كتغيير العناوين ، وتفعيل اللجان ، وتحركات المسؤولين لصالح مرشح معين ، واستبدال الصناديق ، وتسخير اصحاب المناصاب لامكانيات الدولة لصالحهم .(15)

ان المظاهر المتعددة للغش الانتخابي تظهر باختلاف مراحل العملية الانتخابية ،فقد يكون هذا السلوك سابقاً على يوم الاقتراع فيشمل المخالفات المتعلقة بتسجيل اعضاء هيئة الناخبين في السجل الخاص بهم او مخالفة الدعاية الانتخابية ،وقد يعاصر هذا السلوك يوم الاقتراع مثل حالات التصويت المتكرر او منع الناخبين عن التصويت او رشوة الناخبين او الاعتداء على مراكز الاقتراع ، وقد تقع هذه المخالفات بعد الاقتراع كتزوير نتائج فرز الاصوات وعد اصوات الناخبين .(16)

وبالتأكيد فكلما زادت نسبة الغش الانتخابي او التزوير في الانتخابات كلما ضعفت وتخلخلت شرعية النظام السياسي والعكس صحيح وتجدر الاشارة هنا الى ان التزوير ليس حكراً على الدول غير المتقدمة ، بل قد يحدث في دول مشهود لها في النهج الديمقراطي كالولايات المتحدة الامريكية على سبيل المثال ، فقد اوضح بعض الخبراء ان هناك 5 طرق لتغيير النتائج الانتخابية منها: (17)

1-التزوير غير المباشر ويتم ذلك عن طريق نشر كميات كبيرة من الوثائق السرية ذات المحتوى الجدلي كالرسائل السرية .

2-قرصنة سجلات الناخبين في ولايات هامة عبر اضافة اسماء والغاء اخرى ، فقد يدخل قراصنة الى نظام التصويت الالكتروني ويعبثوا بتفاصيل الناخبين مما يؤدي الى اتهامات بتزوير الانتخابات .

3- اذاعة قنوات اعلامية تنبؤات اولية مغلوطة عشية او يوم الاقتراع سواء حول التصويت المبكر او حول اخر استطلاعات الرأي وذلك من شأنه التأثير على الذين لم يصوتوا بعد ، فعلى سبيل المثال واثناء الانتخابات الرئاسية الامريكية الاخيرة ادان المرشح الجمهوري دونالد ترامب نتائج استطلاعات الرأي التي تحدثت عن تفوق منافسته الديمقراطية هيلاري كلينتون وذلك قبل الانتخابات التي اجريت في الثامن من نوفمبر واتهم مؤسسات استطلاعات الرأي وبعض وسائل الاعلام بالتواطئ مع معسكر هيلاري .

ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) PP:214-225
Doi: http://dx.doi.org/10.25098/1.2.13 May/2017

4- التسبب في انقطاع الانترنت او جعله بطيئاً في ولايات معينة مما يؤدي الى عزوف الناخبين عن التصويت لانهم لا يستطيعون البحث عن مكتب الاقتراع القريب منهم .

5- والطريقة الاخيرة والاصعب هي العبث بالآت التصويت يدوياً اذ انها غير موصولة بالانترنت وهذا يجعل تغيير معطياتها اصعب بكثير .

ويتم معالجة بعض تلك الطرق بزيادة عدد المراقبين او زيادة صلاحياتهم او اعادة عد الاصوات كجزء من الاجراءا ت الانتخابية ، ويمكن القول ان تلك الطرق لتزوير الانتخابات في الدول المتقدمة لا تصل الى المستوى الخطير الذي يتسبب في نزع الشرعية عن الانتخابات او النتائج المتمخضة عنها وغالباً مايتم معالجتها في الوقت المناسب على عكس طرق التزوير التي تحدث في الدول المتخلفة فأن معالجتها وتجاوز انعكاساتها غالباً ما يكون امر صعب وينعكس بصورة سلبية على شرعية النظام السياسي .

واخيراً فأنه ينظر عادة للانتخابات على انها وسيبة للاصلاح السايسي بالسماح بمشاركة الشعب ، كما انها تساعد البلاد على التنظيم من الناحية التشريعية وذلك من خلال دراسة القوانين بشكل دقيق ومفصل .

ولأهميتها توجب ان تبدو ذات مضمون حقيقي ، فهناك خطر حقيقي عندما ينظر للانتخابات على انها عملية شكلية فقط تهدف لاضفاء شرعية على واقع سياسي معين موجود قبل الانتخابات لان ذلك ربما يزيد من حدة الشعور بالاحتقان والامتعاض السياسيين ولا يسهم في معالجتهما . والانتخابات الشكلية تضعف الثقة في اي محاولة اصلاح مستقبلية لان اي اجراءات انتخابية تمثيلية مستقبلية ، حتى ولو كانت حقيقية ، ستكوت محل شك الافراد والجماعات . ولذلك ترتبط الانتخابات بقوانين وتشريعات وضوابط تهدف الى ضمان عدم التلاعب بها .

الاستنتاجات

ومن كل ماتقدم يمكن ان نخلص الى الاتي :

- تعد الانتخابات الوسيلة التي تزود السلطة السياسية بالمشروعية المطلوبة لانها تضمن تمثيل السلطة السياسية من المجتمع بكافة طبقاته وطوائفه واتجاهاته عبر الافراد الممثلين لهم .
- على الرغم من التوجه العام لدول العالم باغلبيتها العظمى الى تبني الديمقراطية واعتماد الانتخابات كآلية اثبتت نجاحها في الكثير من الدول المتقدمة ، غير ان الكثير من تلك الدول لم تتقي في ممارستها للانتخابات الى مايجب ان تكون عليه من نزاهة وشفافية بسبب عمليات التزوير في نتائجها.
- تأخذ اشكال التزوير للانتخابات والنيل من نزاهتها صوراً عديدة كالغش والرشوة واستخدام اموال الدولة لخدمة طرف سياسي على حساب طرف اخر كما قد يكون تأجيل الانتخابات وعدم الالتزام بمواعيدها المحددة شكلاً اخر من اشكال التلاعب بهذه الالية.
- ان اجراء الانتخابات في بعض الدول اذا كانت شكلية وغير نزيهة ،ويكون هدفها فقط اضفاء الشرعية على الواقع السياسي القائم قبل الانتخابات ،يزيد بالتأكيد من حدة الشعور بالاحتقان

ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) PP:214-225
Doi: http://dx.doi.org/10.25098/1.2.13 May/2017

والانتعاض السياسيين ولايسهم في معالجتهما لان الانتخابات الشكلية تضعف الثقة في اي محاولة اصلاح مستقبلية.

- ان عمليات التزوير والغش في الانتخابات وان كانت مستشرية في الدول المتخلفة بصورة خاصة ،فأن ذلك لايعني خلو بعض الانظمة والدول المتقدمة في مجال تبني الديمقراطية من حالات التلاعب او التأثير في نتائج الانتخابات ،ففي بعض الدول الغربية تعتمد بعض الوسائل لاسيما التكنلوجيا في التأثير على مجريات الانتخابات ولكنها تبقى مع ذلك محاولات نادرة لا تصل في معظم الاحيان الى الدرجة التي يمكن ان تطعن بنتائج الانتخابات النهائية .
- ان الكثير من الوسائل المعتمدة في تزوير الانتخابات او التأثير عليها قد لاتجد وسائل فاعلة تردعها بشكل قانوني ورسمي وذلك لغياب الضمانات الكافية والوسائل الفاعلة لرصد وملاحظة حالات الغش والتأثير على النتائج الانتخابية ،الامر الذي يتطلب تشريع القوانين التي من شأنها محاسبة الجهات التي تحاول بطريقة او اخرى من التأثير في سير الانتخابات .
- لاشك ان للمراقبة الدولية ومنظمات المجتمع دور اساسي ومهم في مراقبة الانتخابات والوقوف على اجرائاتها بما يضمن نزاهتها ومصداقيتها وضمان نتائج عادلة وحقيقة .

الهوامش

(1) محمد عابد الجابري،اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي ،مجلة المستقبل العربي ،العدد 1993/167 ص12.

(2) نقلاً عن عبد الفتاح ماضي ،مفهوم الانتخابات الديمقراطية ،اللجنة العربية لحقوق الانسان www.achr.ea .

(3) موريس دوفرجيه ، الاحزاب السياسية ، ترجمة علي مقلد،بيروت :دار النهار للنشر،1977،ص356.

(4) عبد الفتاح ماضي ، مصدر سبق ذكره .

(5) رياض عزيز هادي ، الديمقراطية بين العالمية والخصوصية ،المجلة العربية للعلوم السياسية ، العددان 8_1995/9 ص 172.

(6) صاموئيل هنتغتون ،الموجة الثالثة للديمقراطية في القرن العشرين ،بيروت ،1993،ص5.

(7) مفهوم الانتخابات ،موقع الموضوع على الانترنت .

(8) عبد الفتاح ماضي –مصدر سبق ذكره .

(9) نقلاًعن سيف الدين قاطع ،الانتخاب الديمقراطية :الاهمية والابعاد في تحديد شكل الحكم في تحديد شكل الحكم . www.siironline.org

(10) نيسان نافي ، الانتخابات في نظام الحكم الديمقراطي citizenship.cen.ac .

(11) محمد عبدالله عبد اللطيف ،مفهوم الانتخابات واهميتها . www.aljazira.com

(12) سيف الدين كاطع ،سبق ذكره.

ISSN 2520-7377 (Online), ISSN 2520-5102 (Print) PP:214-225
Doi: http://dx.doi.org/10.25098/1.2.13 May/2017

(13) عـامر حسـن فيـاض ،الثقافـة واشـكالية التحـول الـديمقراطي فـي العـراق المعاصـر ،فـي مفـردة اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق ،جامعة بغداد ،2009.

(14) Wikipedia.org

(15) اخطر طرق التزوير في الانتخابات ،منتدى فجر البحرين www.fajirbh.com

(16) وائل منذر البياتي ،الاطار القانوني لانتخابات المجالس النيابية books.google.org

(17) طـرق لتزويـر الانتخابـات الرئاسـية ، صـحيفة الشـرق الاوسـط ،العـدد 14025,22 نيسـان 2017 .